سنة بعد بلاغ رئاسة الجمهورية: الحقوق والكرامة لجميع البشر

تمرّ اليوم 21 فيفري 2024, سنة على بلاغ رئاسة الجمهورية إثر اجتماع مجلس الامن القومي حول وضع المهاجرين والذي اعتبر وجودهم "ترتيبا اجراميّا تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافيّة لتونس [1]". لا تزال رئاسة الجمهورية تتمسك بهذه القراءة العنصرية وترفض سحبها من نص البلاغ المنشور على المحامل الالكترونية الرسمية.[2]

استهدف الخطاب وما تلاه من ممارسات حصرا المهاجرين من ذوي البشرة السوداء ولم يسلم من الانتهاك اللاجئون وطالبو اللجوء (المحميون بموجب معاهدة جينيف لسنة 1952 ولبروتوكولها المعدل لسنة 1967), وكذلك الطلبة والعمال المهاجرون الذين يتواجدون في تونس بطريقة نظامية والأطفال غير المصحوبين والنساء. تم تنميط صورة المهاجرين ووصمهم وتجريم وجودهم في تونس.

يظهر اليوم جليا الكلفة السياسية والأخلاقية الباهظة لهذا الخطاب. اصبحت السلطات التونسية رمزا للمقاربات التمييزية ضد المهاجرين وانضمت بذلك للسياسات اليمينية المتطرفة في أوروبا التي تنشر الخوف من المهاجرين والتي اتخذت سياسات السلطات التونسية ذريعة لمزيد انتهاك حقوق المهاجرين التونسيين في أوروبا والعمل على التضييق عليهم وطردهم .

استدعت اجهزة الدولة ترسانة قانونية تمييزية تجاوزتها التحولات ووظفتها لتمنع المهاجرين من السكن والتنقل والعمل والحصول على الخدمات الانسانية ووظفت اجهزة الدولة لمزيد عزل فئات مهمشة ومحرومة عن المجتمع وتقديمها فريسة سهلة لشبكة التهريب والاتجار بالبشر. تشهد غابات الزيتون في صفاقس، وصحاري الحدود مع ليبيا والجزائر على حجم المأساة الانسانية والمعاناة كما يتجمّع اللاجئون في منطقة البحيرة وجرجيس حول مقرات المنظمات الاممية بحثا عن الحماية محرومين من الخدمات الانسانية وفي ظروف انسانية ومناخية قاسية .

كما تتواصل الحملات التحريضية العنصرية ضد المهاجرين من خلال تنميط صورتهم وتقديمهم على انهم تهديد امني وصحي ووجودي وتبرر لطردهم وحرمانهم من الخدمات الاساسية. لا يمكن اعتبار الخطاب المعادي للمهاجرين من ذوي البشرة السوداء وجهة نظر او حرية تعبير بل هي جريمة بموجب القانون عدد 50 المتعلّق بالقضاء على جميع اشكال العنصري .

تقاطعت سياسات الكراهية والتمييز في تونس مع السياسات اليمينية الاوروبية المتطرفة ليكون الضحايا هم المهاجرون سواء التونسيون في اوروبا او المهاجرون في تونس. نجدد الدعوة الى سحب البلاغ من كل المحامل الرسمية لرئاسة الجمهورية وإلى اتخاذ خطوات فورية لإنهاء خطاب الكراهية والعنصرية في البلاد, وحماية المهاجرين من العنف, والتحقيق في أعمال العنف المبلغ عنها, وضمان الوصول إلى العدالة

والانصاف للضحايا ونؤكد بأن الوضعية الإدارية للأشخاص لا تعتبر بأي حال من الأحوال عرقلة من أجل الولوج إلى الحقوق الاساسية وندعو بذلك لاستجابة قائمة على ضمان الحقوق تمر بداية بتسوية ادارية شاملة لوضعية العمال المهاجرين في تونس .

ختاما نؤكد التزامنا مع كل الطاقات المناضلة في تونس وافريقيا بالعمل وفق استراتيجية مضادة لسياسات الهجرة للاتحاد الأوروبي والتي يسعى لتصديرها لدول الجنوب ومتباينة خاصة مع الأطروحات اليمينة والعنصرية من اجل التحرير الكامل لأفريقيا التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقي وكرامتها وكذلك إزالة كافة أشكال التفرقة ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي .

الحقوق للجميع

الكرامة للمهاجرين

المنظمات الموقعة

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- جمعية بيتي
- الجمعية التونسية من أجل الحقوق والحريات
- جمعية افريقيا الذكية
- جمعية لينا بن مهني
- اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الانسان بتونس
- فيدرالية التونسيين من اجل مواطنة الضفتين
- محامون بلا حدود
- جمعية البوصلة
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- جمعية مسارب
- جمعية نشاز
- الائتلاف التونسي لالغاء عقوبة الإعدام
- المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
- مجموعة حقوق الأقليات الدولية
- الجمعية التونسية للعدالة والمساواة دمج
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب